

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة **٧٣٧٩**

الخميس، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليو جيي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد أويرثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد غاسبار مارتينس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد حنيف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد ماك لاي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

1503927 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة ممثلي أرمينيا، وأستراليا، وألمانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وصربيا، والصومال، والعراق، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، ولبنان، ولكسمبرغ، ومالطة، ومصر، والمغرب، والنرويج، والنمسا، ونيكاراغوا، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2015/100، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من كل من الاتحاد الروسي، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأنغولا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وبيلاروس، وتركيا، وتشاد، وتونس، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، وصربيا، والصومال، والصين، والعراق، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية — البوليفارية)، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، ولبنان، ولكسمبرغ، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأردن، إسبانيا، أنغولا، تشاد، شيلي، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ليتوانيا، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالصينية): نتيجة التصويت ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا لزملائنا في مجلس الأمن على النهج البنّاء والتعاون الفعال اللذين أبدوهما خلال العمل على القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) الذي اتخذ للتو. ونود أيضاً أن نشكر جميع الوفود التي اشتركت في تقديم القرار، الذي قدمه الاتحاد الروسي في البداية إلى المجلس. ونعتقد أن هذا النوع من

الحالات يبين بوضوح ضرورة استخدام الجهود الجماعية الرامية إلى حل المسائل التي نواجهها.

بعد أن اتخذنا القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، نكون قد قطعنا خطوة هامة أخرى في قمع تمويل الإرهابيين، أولاً وقبل كل شيء، من خلال قمع الاتجار غير المشروع بالنفط، وفي مجال قمع التهديد الإرهابي الذي تواجهه سوريا والعراق ودول أخرى في الشرق الأوسط، الذي يتجاوز أثره حدود المنطقة إلى حد بعيد.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): لقد اتخذ مجلس الأمن اليوم قرارا قويا بموجب الفصل السابع للتصدي للتهديد الذي يمثله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة وغيرهما ممن يرتبط بتنظيم القاعدة من أفراد وكيانات. إن التصويت بالإجماع تأييدا للقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) يبيّن التزامنا المشترك بمواجهة الجماعات المتطرفة العنيفة التي تهدد أمننا الجماعي وحقوق الإنسان التي أنشئت الأمم المتحدة للدفاع عنها.

وتؤيد الولايات المتحدة بقوة قرار اليوم الذي يشكل جزءا من استراتيجية شاملة لإضعاف داعش وتدميره في نهاية المطاف. وتشمل الاستراتيجية أيضا تنسيق جهود العديد من الدول للقيام بعمليات عسكرية قوية من أجل إضعاف قدرات داعش العسكرية، ولسن قوانين أكثر صرامة وتشجيع تحسين التعاون لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يشكلون صفوف التنظيم ولمكافحة الأيديولوجيات العنيفة التي تجذب الناس للتنظيم وتساعد في تأجيج هجمات داعش.

وفي الأسابيع والأشهر الأخيرة، شهدنا أن هذه الاستراتيجية يمكن أن تحقق نتائج. فنحن نقوم، إلى جانب الشركاء، بإضعاف قدرات التنظيم القيادية، وذلك بقصف حقول النفط ومصافيه وما يرتبط بهما من هياكل أساسية أخرى يسيطر عليها داعش، وبدعم القوات على أرض الواقع فيما تكافح من أجل استعادة الأراضي من التنظيم، كما تم في كوباني. ونتيجة لهذه الجهود وغيرها، فإن تنظيم داعش يجد صعوبة أكبر في الحصول على أموال جديدة لتنفيذ عملياته. ويهدف قرار اليوم إلى جعل ذلك الجهد أكثر صعوبة باستخدام الجزاءات وغيرها من الوسائل العقابية التي تستهدف الموارد الثلاثة لدخل داعش.

أولا، إن القرار يوفر للدول تعليمات واضحة وعملية للكيفية التي يمكن بها قطع الطريق أمام أعمال التهريب غير المشروع للنفط التي يقوم بها داعش. وجزاءات الأمم المتحدة تلزم الدول فعلا بوقف تلك التجارة، ولكن القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) يشدد على ضرورة أن تكثف الدول جهودها الرامية إلى منع وإعاقة حركة المركبات من وإلى المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش وجبهة النصرة من أجل وقف تدفق الأصول التي تتاجر فيها الجماعتان، سواء كانت نفطا أو معادن ثمينة أو فلزات أو وحدات مصافي.

ثانيا، إن القرار بفرضه حظرا على الاتجار بالآثار السورية المهربة، إنما يقطع مصدر إيرادات لتنظيم داعش ويساعد على حماية التراث الثقافي الذي لا يمكن تعويضه في المنطقة وفي العالم. ولكي تساعد الولايات المتحدة على وقف تلك التجارة، فإنها ترعى نشر ما يطلق عليها القوائم الحمراء في حالات الطوارئ للآثار السورية العراقية المعرضة للخطر، الأمر الذي يمكن أن يساعد في إنفاذ القانون الدولي والعثور على الآثار المهربة من هذين البلدين.

ثالثاً، يعزز القرار الحظر المفروض في جزاءات الأمم المتحدة على جميع المدفوعات والتبرعات لتنظيم داعش وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات المرتبطة بالقاعدة، بما في ذلك الفدية، وهي مسألة تديم حلقة الوحشية المروعة وتوفر لتلك الجماعات مواردَ للقيام بالمزيد من الأعمال المُهلكة وتحفزها على احتجاز المزيد من الناس. إن الآثار المدمرة لعمليات

الاختطاف بأنواعها قد شعرت بها الأسر والمجتمعات المحلية ودول بأكملها في الأسابيع والأشهر الأخيرة.

وكان الملازم معاذ الكساسبة، الطيار الأردني الذي قتله تنظيم داعش، يبلغ من العمر ٢٦ فقط عندما قُتل. وقد كان مسلما ورعا. ففي أخر اتصال له مع زوجته، ذكّرها بأن تصلي وأخبرها بأنه قد صلى ركعتي استشهاد.

إن كينجي غوتو، وهو الصحفي الياباني البالغ من العمر ٤٧ عاما الذي أعدمه تنظيم داعش، قد ذهب إلى سوريا ليبحث عن زميله وصديقه المختطف، هارونا يوكاوا الذي قُتل أيضا. وقضى كينجي حياته يكتب عن الصراعات. وهو حائز على جائزة عن كتاب للأطفال كان قد كتبه في عام ٢٠٠٦– أريد السلام لا الماس – والذي يروي قصة أحد الجنود الأطفال السابقين في سيراليون.

أما سبب مجيء كايلا مولر، وهي الأمريكية ذات الـ ٢٦ ربيعا، إلى المنطقة فقد كان للتخفيف من معاناة السوريين والتطوع للعمل مع الأطفال اللاجئين في تركيا المجاورة. وفي مقابلة أجريت معها قبل أن اختطفها تنظيم داعش وقتلها في وقت لاحق، قالت: ”ما دمت على قيد الحياة، لن أسمح بأن تكون هذه المعاناة أمرا طبيعيا وشيئا نقبل به“.

إن فقدان أناسٍ من أمثال معاذ وكينجي وهارونا وكايلا يزيد من تصميمناً على اجتثاث الجماعة العنيفة التي أنهت حياتهم. وبينما نشيد بإجراءات المجلس الحازمة للتصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم داعش، فإننا نأسف لعجز المجلس المستمر عن معالجة أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى صعود الجماعة. فليس هناك وسيلة للتجنيد لتنظيم داعش أفضل من الأعمال الوحشية التي يرتكبهل نظام الأسد الذي ألقى بالبراميل المتفجرة على المدنيين واستخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه وعذب عشرات الآلاف الآخرين في سجونه.

ونحن نأسف لأننا لم نكن قادرين على إظهار الوحدة نفسها التي أظهرناها اليوم في اتخاذ القرار الشديد الأهمية بشأن داعش، عندما يتعلق الأمر بالجرائم التي يرتكبها نظام الأسد. ومن ثم، ففي الوقت الذي ندين فيه الأعمال الفظيعة التي يرتكبها تنظيم داعش، يجب أن نواصل أيضا إدانة وحشية نظام الأسد الذي فقد شرعية القيادة منذ وقت طويل وأن نرفض الحجج التي يسوقها أولئك الذين يدعوننا إلى إقامة شراكة مع النظام للتصدي بفعالية للمتطرفين العنيفين. وإذ تدور رحى الحرب في سوريا، فإننا نجدد دعوتنا للمجلس لأن يضغط من أجل إيجاد الحل السياسي اللازم لوضع حد للمعاناة الهائلة التي يعانيها الشعب السوري.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يبيّن القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) استمرار مجلس الأمن في تصميمه على التصدي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش)، وعلى وجه التحديد استهداف وسائل تمويله. ويركز في المقام الأول على مبيعات النفط، بل ويشمل أيضا المصادر الأخرى لدخل داعش، بما في ذلك الاختطاف مقابل الفدية والاتجار غير المشروع بالآثار والموارد الطبيعية والتحويلات المالية.

ويبيّن الاتفاق السريع على القرار الوحدةَ المستمرة والقوية في سياق مكافحة الإرهاب. وهناك أدلة مثيرة للقلق على أن جماعات تنظيم القاعدة من قبيل تنظيم داعش تجني إيرادات كبيرة من بيع النفط والاختطاف مقابل الفدية ونهب وتهريب قطع التراث الثقافي من العراق وسوريا. ويتضمن القرار تدابير ترمي إلى الحد من قدرة داعش على تمويل حملته الإرهابية. وهو يستهدف عمليات بيع النفط التي يقوم بها تنظيم داعش وإمداده بمعدات لإنتاج النفط. ويدعو الدول إلى منع الاتجار بالممتلكات الثقافية العراقية والسورية التي تم إخراجها من البلدين بصورة غير مشروعة.

ومن دواعي سرورنا أننا قمنا بدور هام في ضمان أن يكون القرار شاملا في مواجهة جميع مصادر التمويل الإرهابي، ونتطلع إلى العمل على التنفيذ الكامل والفعال في أعقاب هذا الإجماع على تأييد القرار.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد وجهت الهجمات الإرهابية التي وقعت في كانون الثاني/يناير ضربة موجعة إلى فرنسا. وعوضا عن أن تفت في عضدنا، فقد عززت الهجمات تصميمنا على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وعلى تطوير الوسائل والأدوات الدولية المتاحة للقيام بذلك. وبالأمس، بيّن عزمنا بوضوح حضور وزيرة العدل الفرنسية كريستيان توبيرا وإدلائها ببيان أمام لجنة مكافحة الإرهاب. ومشاركتنا في تقديم القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) هي أيضا إثبات آخر على ذلك.

وفي أعقاب القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، فإن النص الذي اعتمدناه من فورنا يعزز الالتزامات التي يتعين على الدول الامتثال لها، بما في ذلك في المجالات التالية: إنه يدين جميع أنواع التجارة المباشرة وغير المباشرة، لا سيما في النفط والمواد المرتبطة به، مع الإرهابيين والكيانات الإرهابية المستهدفين والواقعين تحت طائلة الجزاءات. وسيتعين على الدول أن تبلغ اللجنة المختصة في الأمم المتحدة بأي عملية نقل للنفط أو المواد ذات الصلة عبر أراضيها من تلك الجماعات أو إليها. ويدين القرار تدمير التراث الثقافي، بما في ذلك التراث الديني، في سوريا والعراق. وسيتعين على الدول أن تتخذ تدابير لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد الثقافية، بما في ذلك القطع الأثرية. وهو يدين عمليات الاختطاف والاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال.

ولجميع هذه الأسباب، ستواصل فرنسا التعبئة في مجال مكافحة الإرهاب على جميع المستويات، سواء كانت عسكرية أو مالية أو في سبيل إيجاد حل سياسي للصراع.

السيد الحمود (الأردن): يرحب الأردن باتخاذ القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) والذي سيساهم في محاربة مصادر تمويل داعش والجماعات الإرهابية المرتبطة به. لا بد من محاربة داعش بكافة الوسائل المشروعة بموجب القانون الدولي. وما قرار اليوم إلا وسيلة من هذه الوسائل. يجب أن تتضافر جهود المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب بكافة أشكاله ومصادر تمويله. وسيكون الأردن في مقدمة الدول التي ستعمل على مكافحة هذه الظاهرة ومكافحة الجماعات الإرهابية، ومنها داعش.

إن استشهاد معاذ الكساسبة سيزيد الأردن عزما في المضي قدما في هذه الجهود.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

إن الصين ترحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، الذي يكتسي أهمية كبيرة لتنسيق مكافحة المجتمع الدولي للإرهاب ولدعم الجهود التي تبذلها البلدان المعنية لمكافحة المنظمات الإرهابية.

وتعارض الصين كل أشكال الإرهاب. ونحن نعارض أيضا المعايير المزدوجة في مكافحة الإرهاب. كما نعارض الربط بين الإرهاب وبين أديان وأعراق بعينها. ونأمل أن ينفذ المجتمع الدولي بشكل شامل وكامل القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥)، وكذلك القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وأن يعمل بصورة مشتركة على مكافحة الإرهاب واحتوائه.

وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى إيلاء أهمية أكبر لاستخدام المنظمات الإرهابية لشبكة الإنترنت لدى انخراطها في أنشطة إرهابية. وعملا بالقرارات ذات الصلة لمجلس الأمن، يتعين على المجتمع الدولي تعزيز التعاون وتنفيذ السياسات بطريقة متكاملة وسد جميع القنوات التي تستخدم من خلالها

المنظمات الإرهابية شبكة الإنترنت لبث مقاطع الفيديو التي تصور أعمال الإرهاب والعنف ولنشر الإيديولوجيات المتطرفة وتجنيد الأفراد وجمع الأموال والتحريض على القيام بأنشطة إرهابية والتخطيط لها وتنفيذها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.